الأمم المتحدة

DP/2011/20

Distr.: General
11 April 2011
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام ٢٠١١

٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

مسائل تنظيمية

تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١

(٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١١، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

أولا – مسائل تنظيمية ٣

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان من مديرة البرنامج ٤

ثانيا – الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٦

ثالثا – البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي والمسائل المتصلة بها ٨

رابعا – التقييم ١٠

خامسا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ١٣

سادسا – تقرير التنمية البشرية ١٤

200411 190411 11-28000 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ملاحظات تمهيدية من الرئيسة ١٥

بيان من المدير التنفيذي ١٥

سابعا – البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها ١٩

ثامنا – استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية ٢٠

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان من المدير التنفيذي ٢٣

الجزء المشترك ٢٣

تاسعا – التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣

عاشرا – توصيات مجلس مراجعي الحسابات ٢٥

حادي عشر – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٢٨

ثاني عشر – مسائل أخرى ٣١

المرفق

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي ٣٢

أولا – مسائل تنظيمية

١ – عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دورته العادية الأولى لعام ٢٠١١ في مقر الأمم المتحدة، بنيويورك، في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١١.

٢ – ووفقا للمادة ٤٩ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، انتخب المجلس التنفيذي أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١١:

الرئيسة: سعادة السيدة إديتا هردا	(الجمهورية التشيكية)
نائب الرئيسة: سعادة السيد ميشيل تومو مونتي	(الكاميرون)
نائب الرئيسة: سعادة السيد كارلوس إنريكيه غارسيا غونزاليس	(السلفادور)
نائب الرئيسة: السيد تاكيشي أوسوغو	(اليابان)
نائب الرئيسة: السيد نجيب الرحمن	(بنغلاديش)

٣ – وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١١ (DP/2011/L.1) ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠ (DP/2011/1). واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠١١ بشأن النظام الداخلي المنقح للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واعتمد المجلس التنفيذي خطة العمل السنوية لعام ٢٠١١ (DP/2011/CRP.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية ٢٠١١.

٤ – ووردت المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الوثيقة DP/2011/2؛ وأدرجت المقررات المعتمدة خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١ في الوثيقة DP/2011/21 التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع http://www.undp.otg/execbrd.

٥ – ووافق المجلس التنفيذي في مقرره ١٣/٢٠١١ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١١:

الدورة السنوية لعام ٢٠١١:	٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١:	٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان من مديرة البرنامج

٦ - في ملاحظاتها الافتتاحية، هنأت مديرة البرنامج الأعضاء الجدد في مكتب المجلس التنفيذي على انتخابهم وشكرت المكتب المنتهية ولايته على العمل الشاق الذي قام به والدعم الذي قدمه خلال عام ٢٠١٠. وفي سياق التغيرات العالمية الأخيرة، شددت مديرة البرنامج على أهمية وجود نظام متعدد الأطراف قوي وأكدت الدور المزدوج الذي يؤديه البرنامج الإنمائي بوصفه الوكالة الإنمائية الرائدة والجهة المنسقة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وأبرزت الطريقة التي يتهيأ بها البرنامج الإنمائي لمواجهة التغيرات العميقة التي تشهدها البيئة العالمية التي تزداد فيها التحديات وعرضت ''برنامج التغيير من أجل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي'' الذي عملت على وضعه. وفي معرض تقديمها لمحة عن برنامجها الرئيسي للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠١١، تطرقت، في جملة أمور، إلى ما يلي: استعراض منتصف المدة لخطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية؛ التقييمات؛ ميزانية الدعم لفترة السنتين، ٢٠١٢-٢٠١٣؛ التعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز المزايا النسبية لكل من البرنامج والهيئة في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأبرزت مساهمات البرنامج الإنمائي في المؤتمرات والمناسبات الإنمائية الدولية الرئيسية وأشارت إلى الأهمية المتواصلة التي يتسم بها عمل البرنامج في منع الأزمات والتعافي منها وفي تعزيز الحوكمة الرشيدة. ويمكن الاطلاع على بيانها بالكامل في الموقع http://www.undp.org/execbrd.

٧ - وفي معرض التأكيد على التزام البرنامج الإنمائي ببرنامج التغيير، توسعت مديرة البرنامج في الحديث عن العناصر الرئيسية للبرنامج. وهي تشمل ما يلي: خطة عمل البرنامج الإنمائي المعتمدة في عام ٢٠١٠؛ مراقبة التكاليف والنفقات؛ استعراض نموذج أعمال البرنامج الإنمائي. وقدمت مديرة البرنامج معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية من خطة العمل والجهود الجارية للحد من النفقات البرنامجية والإدارية، بما في ذلك التكاليف المتصلة بالسفر ودوران الموظفين المتكرر بين الوظائف. وفي ضوء الاتجاه نحو الهبوط في الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي، شددت على الأثر السلبي لتقلص الموارد الأساسية في قدرة البرنامج على الاضطلاع بولايته المتعددة الأطراف وتوفير الدعم الفعال لبناء القدرات. وفي الختام، أكدت مديرة البرنامج من جديد التزام البرنامج الإنمائي بتعزيز دوره كمنسق لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تحقيق قدر أكبر من الفعالية والكفاءة والاتساق الاستراتيجي في جميع العمليات.

٨ - وفي معرض الإدلاء ببياناتها العامة، شكرت الوفود مديرة البرنامج على بيانها الشامل والزاخر بالمعلومات وأثنت على التزامها بتولي قيادة البرنامج الإنمائي خلال عملية إدارة التغيير التي يشهدها. كما أعربت عن تقديرها لروح القيادة التي تحلت بها مديرة البرنامج كرئيسة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأكدت على الحاجة إلى تعزيز التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأعربت عن أملها في أن تحقق خطة عمل مديرة البرنامج لسير الأعمال تغييرات أساسية وملموسة ومكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة للبرنامج الإنمائي. وكررت عدة وفود التأكيد على أهمية عمل البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري. وأعرب عدد من الوفود عن نفس القلق من أن تقوض التقلبات الخارجية نتائج التنمية. وفي هذا الصدد، رحبت بجهود مديرة البرنامج الرامية إلى تعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على نطاق المنظومة.

٩ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها البالغ إزاء تقلص الموارد العادية ودعت جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها لكفالة التدفق الموثوق للأموال. ولاحظ أحد الوفود أنه ينبغي استخدام التمويل المخصص بصورة استثنائية وليس كقاعدة. وشجعت بعض الوفود البرنامج الإنمائي على السعي إلى توسيع قاعدة المانحين بحيث يكون من الممكن التصدي بوجه أفضل للتحديات الناشئة عن البيئة الإنمائية المتغيرة ودعت إلى استخدام أكثر فعالية وكفاءة للميزانية الأساسية. وطلب أحد الوفود موجزا أكثر موضوعية للإيرادات والنفقات إذ لوحظت تناقضات بين المتحصلات والنفقات من الموارد.

١٠ - وشددت عدة وفود على أنه يتعين على مكتب تقرير التنمية البشرية أن يتبع نهجا أكثر اتساما بالمسؤولية في عملية وضع تقرير التنمية البشرية بما يكفل موضوعية وموثوقية التقرير تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤. وأبرزت هذه الوفود ضرورة أن يشارك مكتب تقرير التنمية البشرية في مزيد من المشاورات مع اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة والسلطات الوطنية ذات الصلة. وفي معرض الإعراب عن شواغل تتعلق ببعض الحالات التي تفتقر إلى الدقة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠، أعربت بعض الوفود عن ضرورة تعزيز طابع الحياد والشفافية للتقرير.

١١ - وأقرت الوفود بأهمية استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية في تقييم الإنجازات وتحديد الأولويات المستقبلية. وطلب أحد الوفود معلومات عن الطريقة التي يمكن بها استخدام استعراض منتصف المدة لتوجيه عملية التخطيط البرنامجي. وبالنسبة للتقييمات، أكدت الوفود أهمية ضمان استقلال ونزاهة مهمة التقييم وأضافت أن الخطة الاستراتيجية والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات وقرار الجمعية العامة

٦٤/٢٨٩ عن الاتساق على نطاق المنظومة من شأنها أن توفر التوجيه المفيد للتقييمات المقبلة. وفي حين لاحظ عدد من الوفود التقدم المحرز في سياسة التقييم المنقحة للبرنامج الإنمائي، رأى أحد الوفود أنه كان من الممكن تضمين السياسة المنقحة قدرا أكبر من التحليل بشأن المسائل المتصلة ببناء القدرات على المستوى الوطني.

١٢ - ودعا عدد من الوفود إلى اتباع طريقة جديدة في التعاون بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط. وشددت على أن البلدان ذات الدخل المتوسط مختلفة عن البلدان النامية الأخرى؛ فهي تمثل تحديات إنمائية متفاوتة وتتطلب، بالتالي، معاملة خاصة. أما فيما يتعلق بمعيار الرفع من القائمة، فأكدت الحاجة إلى التحول عن المعايير الحالية القائمة على نصيب الفرد من الدخل القومي إلى تبني مجموعة من المؤشرات تشمل دليل التنمية البشرية.

١٣ - وحددت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه شريكا حيويا في مجال الحد من الفقر وأيدت التزام مديرة البرنامج بالتنمية المستدامة وإطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشددت على أهمية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة عملية تستخدمها أقل البلدان نموا - لا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأعربت عن تقديرها لمساهمة البرنامج الإنمائي في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع القادم المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في اسطنبول. ومن هذا المنطلق، شدد أحد الوفود على ضرورة مساعدة البلدان على إطلاق إمكانات النمو لديها من خلال التصدي للتحديات ذات الصلة الكامنة في جوهر الارتباط بين الحوكمة وتنمية القطاع الخاص.

١٤ - وشكرت مديرة البرنامج الوفود على ما أبدته من تعليقات متنوعة بشأن العديد من مجالات عمل البرنامج الإنمائي وكررت الإعراب عن التزامها بتوحيد الأداء. وأحاطت علما بشواغل البلدان المتوسطة الدخل وأكدت أن البرنامج سيواصل إيلاء الأولوية في تركيزه إلى أقل البلدان نموا.

ثانيا - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٥ - افتتحت مديرة البرنامج هذا البند من جدول الأعمال. وعرضت التقرير الشفوي عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، وأكدت الالتزام القوي للإدارة العليا للبرنامج الإنمائي بكفالة الإدماج الكامل لمسألة المساواة بين الجنسين في جميع مجالات عمل البرنامج الإنمائي. وقدمت المديرة المعاونة فكرة عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٠، وأبرزت التحديات

القائمة في المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الإجراءات. وقدّمت لمحة عامة عن الإجراءات التي اتُّخذت خلال العام الماضي بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كل مجال من مجالات العمل المواضيعية للبرنامج الإنمائي. وقدّمت تفاصيل عما تحقق من إنجازات في إطار الأهداف المواضيعية الأربعة لاستراتيجية المساواة بين الجنسين. وعرضت النتائج الأولية لاستعراض منتصف المدة لاستراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، ونتائج مؤشر المساواة بين الجنسين. وأشارت كذلك إلى أن محتويات التقرير الشفوي، واستعراض منتصف المدة الجاري لاستراتيجية المساواة بين الجنسين، عنصران من شأنهما توفير مدخلات هامة لاستعراض منتصف المدة الجاري للخطة الاستراتيجية.

١٦ - ورحّبت الوفود بالتقرير الشفوي وبتطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين على نطاق المنظمة ككل. وأثنى الكثيرون على التقدم المحرز في مختلف المجالات المواضيعية لعمل البرنامج الإنمائي، واعترفوا بالدور الفعال الذي يضطلع به البرنامج في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وجدّدت غالبية الوفود تأكيد الأهمية التي توليها للمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ورحّبت، في هذا الصدد، بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وشددت على أن البرنامج الإنمائي، بحكم توليه رئاسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأمانة نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، يتحمل مسؤولية مواصلة دعم عمل هذه الهيئة. وأشارت أيضا إلى أن تواصل الإدارة العليا مع موظفي البرنامج الإنمائي مهم لكفالة مواصلة جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومن المهم أيضا التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على جميع المستويات. ودعت الوفود البرنامج الإنمائي إلى تعزيز التعاون مع الهيئة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة الأخرى بهدف تعزيز الكفاءة وتفادي الازدواجية.

١٧ - وأشارت الوفود إلى أنها تتوقع أن يكون تعميم مراعاة المنظور الجنساني موضوعا من المواضيع الشاملة في التقرير السنوي لمديرة البرنامج. وأعربت عن اهتمامها بالطريقة التي سيُعكس بها استعراض منتصف المدة لاستراتيجية المساواة بين الجنسين في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، وطلبت تقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الاستعراض، وآثار ذلك على أولويات المنظمة في المستقبل. وتساءل العديد من الوفود عن الطريقة التي يعتزم البرنامج الإنمائي اتباعها لاستخدام بيانات مؤشر المساواة بين الجنسين لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج الإنمائي، والطريقة التي تعتزم المنظمة اتباعها لدمج هذه الأداة في التقييمات المقبلة للبرنامج. وأعربت الوفود أيضا عن تطلعها إلى رؤية كيف سيمكّن نظام مؤشر المساواة بين الجنسين من إجراء مقارنة بين درجات التقدم المحرز في مختلف المجالات المواضيعية، وشجّعت البرنامج الإنمائي على زيادة مناقشة مؤشر المساواة بين الجنسين مع الوكالات الأخرى من أجل مضاهاة هذه الأداة بالأدوات المماثلة

التي تستخدمها الوكالات والجهات المعنية الأخرى. وإضافة إلى ذلك، طلبت تقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز صوب تنفيذ خطة عمل تكافؤ الجنسين.

١٨ - واعترفت الوفود بأن البرنامج الإنمائي يضطلع بدور مهم للغاية في كفالة إدراج المنظور الجنساني في الأنشطة المتصلة بتغير المناخ. وشجّعت الوفود أيضا البرنامج الإنمائي على مواصلة إدراج جوانب المساواة بين الجنسين في عمله في مجال السلام والأمن. وأكّد أحد الوفود على أهمية كفالة سلامة وأمن المرأة في حالات ما بعد النزاع وتشجيع مشاركة المرأة بقدر أكبر في عمليات وضع سياسات بناء السلام.

١٩ - وشكرت المديرة المعاونة الوفود على تعليقاتها الوجيهة. وأكّدت من جديد التزام البرنامج الإنمائي بالمساواة بين الجنسين، وبالعمل بشكل وثيق مع جميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي تعد أحدث شركائه، للاستفادة من أوجه التكامل القائمة بين الوكالات. وأعربت عن تأييدها لفكرة نشر بيانات مؤشر المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وأشارت إلى أنه سيجري إطلاع المجلس التنفيذي على النتائج الجديدة لاستراتيجية المساواة بين الجنسين خلال الدورة السنوية. وأضاف المدير المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية أن التقرير الشفوي يصوّر التقدم الهائل الذي أُحرز في السنوات الأخيرة، ولا سيما في مجال إدماج المساواة بين الجنسين في مختلف مجالات البرمجة والممارسة.

٢٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠١١ بشأن التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين.

ثالثا - البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي والمسائل المتصلة بها

مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية تنزانيا المتحدة

٢١ - عرضت مديرة البرنامج هذا البند من جدول الأعمال. وقدّم المدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا لمحة عامة عن مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/FPA-ICEF-WFP/DCCP/2011/TZA/1)، وهو مشروع يتضمن سردا مشتركا وأطرا للنتائج الإنمائية ويحدّد الاحتياجات من الموارد ذات الصلة للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي.

٢٢ - وشكر أحد الوفود المجلس على إتاحة هذه الفرصة للنظر في وثيقة برنامج قطري مشترك على أساس استثنائي. وذكر هذا الوفد أن وثيقة البرنامج القطري المشترك تستند

إلى خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وأوضح أوجه التآزر والتحديات التي ميّزت عملية إعداد الوثيقة.

٢٣ - وأشادت وفود كثيرة بالدور الريادي لحكومة تترانيا في دعم عملية الإصلاح الرامية إلى توحيد الأداء في البلد، وتبنيها لهذه العملية، وأشادت أيضا بفريق الأمم المتحدة القطري في تترانيا لما بذله من جهود لكفالة توفير استجابة استراتيجية للأولويات الوطنية بطريقة جماعية ومتسقة بدرجة أكبر. وأعربت هذه الوفود أيضا عن تأييدها لوثيقة البرنامج القطري المشترك، التي تعزز أوجه التآزر بين مختلف وكالات الأمم المتحدة في تترانيا وتحسّن كفاءة عمل الأمم المتحدة في ذلك البلد.

٢٤ - وأشارت الوفود أيضا إلى التحديات المستمرة المتعلقة بوثيقة البرنامج القطري المشترك، بما في ذلك ما يلي: الحاجة إلى مزيد من المساعدة من مقر الأمم المتحدة؛ والمواءمة مع التقويم المالي لحكومة تترانيا؛ والحاجة إلى تحسين اتساق الأمم المتحدة وكفاءتها وفعاليتها في جمهورية تترانيا المتحدة؛ وتعبئة الموارد.

٢٥ - وسأل أحد الوفود عما إذا كان من الممكن تبسيط المرفقات، مضيفا أنه من الصعب فهم المقترحات، وأن الوفد سيطرح أسئلة متصلة بالإدارة القائمة على النتائج. وسأل هذا الوفد أيضا عما إذا كان بإمكان البرنامج الإنمائي وصندوق السكان تقديم دعم مشترك في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسأل وفد آخر عن الممارسة الحالية لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بدورة ميزانية خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعن التحديات التي تواجهها المكاتب القطرية فيما تبذله من جهود لجمع الأموال، مع تفادي المنافسة مع الصناديق والبرامج الأخرى. وأعربت وفود أخرى عن رغبتها في أن تُدرج الدروس المستفادة من وثيقة البرنامج القطري المشترك لتنزانيا في المبادئ التوجيهية الخاصة بوثائق البرامج القطرية المشتركة المقبلة.

٢٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية تنزانيا المتحدة.

٢٧ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني للبرنامج القطري لبيرو لمدة سنة واحدة (DP/2011/19).

٢٨ - ووفقا للمقررين ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦، اعتُمدت البرامج القطرية الثمانية التالية على أساس عدم الاعتراض، دون عرض أو مناقشة:

منطقة أفريقيا: بوركينا فاسو وزامبيا؛

منطقة الدول العربية: الصومال؛

منطقة آسيا والمحيط الهادئ: إندونيسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وملديف؛

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: أوروغواي وشيلي.

رابعا – التقييم

٢٩ – افتتحت مديرة البرنامج باب النظر في هذا البند، مؤكدة التزام الإدارة العليا للبرنامج بضمان تقييم جيّد ومستقل. وأعربت عن أملها في دعم المجلس التنفيذي لسياسة التقييم المنقحة.

٣٠ – وعرضت مديرة البرنامج المعاونة التقرير المتعلق بسياسة التقييم المنقحة (DP/2011/3) وأبرزت بإيجاز التغييرات الرئيسية الخمسة التي أُدخلت على هذه السياسة. وأكدت أن تنقيح السياسة كان نتاج عملية تشاورية واسعة النطاق مع مختلف الشركاء، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وانعكاساً للكثير من التعليقات التي وردت خلال هذه العملية. وأشارت كذلك إلى التزام الإدارة بتعزيز ثقافة التقييم في جميع أنحاء المنظمة.

٣١ – وأعربت الوفود عن تأييد واسع لمشروع سياسة التقييم المنقحة، مُشيرة إلى أن السياسة المنقحة كانت أداة تعلُّم شاملة واستشرافية بالنسبة للمنظمة. غير أن وفودا كثيرة أعادت تأكيد ضرورة أن تتسم وظيفة التقييم بالاستقلالية والنزاهة. ودعت إلى تعزيز جودة التقييمات اللامركزية ونطاق تغطيتها واستخدامها. وشدد أحد الوفود على أهمية وظيفة التقييم في تحسين مستوى المكاتب القطرية. وأعرب عدد من الوفود عن التقدير لتوضيحات أدوار ومسؤوليات كل مكوّن من مكوّنات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك المجلس التنفيذي، وطلبت إدراج بيان بآخر المستجدات عن حالة تنفيذ هذه السياسة ضمن التقرير السنوي الذي يعدّه مدير البرنامج عن التقييم.

٣٢ – وفي معرض الإشارة إلى التحديات المعقدة التي يواجهها البرنامج الإنمائي، شدد أحد الوفود على الحاجة الملحة لمعالجة ''المواقع المنعزلة'' الموجودة داخل المنظمة بدقة من خلال تشجيع اعتماد ثقافة تقييم على نطاق المنظمة. وأوصت الوفود بضرورة التعلُّم من نتائج التقييمات لتحسين نتائج البرنامج الإنمائي التشغيلية والبرنامجية وتوجيه عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وطلبت الوفود إدراج لمحة عامة عن حالة تنفيذ هذه النتائج ضمن التقرير السنوي لمديرة البرنامج. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء استمرار ضعف نوعية تقييمات

البرنامج الإنمائي اللامركزية وتغطيتها، واقترح تعزيز عملية تصميم البرامج والمشاريع. وأوضح أحد الوفود أن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة يشتملان بالفعل على المبادئ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقييم، وتساءل عن السبب الذي يحتِّم على البرنامج الإنمائي إعادة التفاوض على العناصر الموجودة أصلا. وأشار ذلك الوفد أيضا إلى ضرورة التوزيع الجغرافي العادل للمقيِّمين وذلك للتأكد من أنهم يمثلون بأمانة الطابع الدولي للبرنامج الإنمائي.

٣٣ - وقدم مدير مكتب التقييم تقييمات لمساهمة البرنامج الإنمائي في المجالات التالية: (أ) تقييم مدى إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتقاء الكوارث والإنعاش (DP/2011/4)؛ و (ب) تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية (DP/2011/6)؛ و (ج) تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارة البيئية من أجل الحد من الفقر: الصلة بين الفقر والبيئة (DP/2011/8)؛ و (د) تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الإدارة المحلية (DP/2011/10)؛ و (هـ) تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الإقليمي في التنمية والنتائج المؤسسية (DP/2011/12).

٣٤ - وقدمت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب منع الأزمات والتعافي منها استجابة الإدارة لتقييم مدى إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتقاء الكوارث والإنعاش (DP/2011/5). وقدمت المديرة المساعدة للبرنامج ومديرة مكتب وضع السياسات استجابة الإدارة لتقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية (DP/2011/7)؛ الإدارة البيئية من أجل الحد من الفقر: الصلة بين الفقر والبيئة (DP/2011/9)، وتعزيز الإدارة المحلية (DP/2011/11). وقدمت مديرة البرنامج المعاونة استجابة الإدارة لتقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الإقليمي في التنمية والنتائج المؤسسية (DP/2011/13).

٣٥ - وذكر أحد الوفود أن المجالات المواضيعية الخمسة للتقييم ينبغي أن تشمل التنسيق والمدخلات على نطاق المنظومة، وطلب معلومات مستكمَلة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة.

٣٦ - وفي شأن استجابة الإدارة لاتقاء الكوارث والإنعاش، رأى بعض الوفود أنها تفتقر إلى تحليل متعمق لدور البرنامج الإنمائي باعتباره قائد المجموعة العالمية المعنية بالانتعاش في وقت مبكر. وسألت عن التحديات التي يواجهها البرنامج الإنمائي في جهوده الرامية إلى تحسين أدائه في هذا المجال، بما في ذلك التنسيق مع البنك الدولي والوكالات المشاركة في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وأشارت كذلك إلى ضرورة تعزيز الدور الاستشاري للبرنامج الإنمائي في مجال سياسات الحد من مخاطر الكوارث، فضلا عن ميزته

النسبية في الحالات الهشة وحالات ما بعد انتهاء النزاع. وحضّت هذه الوفود على اتباع نهج أكثر شمولا على المستوى القطري. وشددت بعض الوفود الأخرى على أهمية إقامة علاقة واضحة بين الحد من مخاطر الكوارث والأنشطة الإنمائية الأخرى في المكاتب القطرية. وحثت على أن تكون المساواة بين الجنسين وتغير المناخ هما الأولويتين في هذا الصدد.

٣٧ - وأقر عدد من الوفود بالدور الرئيسي الذي يؤديه البرنامج الإنمائي في بناء القدرات الوطنية، لكنها شددت في الوقت ذاته على أهمية ضمان أن تتولى البلدان المضيفة زمام التنفيذ بنفسها. وسأل أحد الوفود عن مدى استفادة البرنامج الإنمائي من التعاون بين بلدان الجنوب عند العمل على تعزيز القدرات الوطنية وعما بُذل من جهود من أجل الإبقاء على الخبرات المدرَّبة داخل الدول. وأكدت عدة وفود الحاجة إلى الأمور التالية: الانتقال من المشاريع القصيرة الأجل إلى المشاريع المحلية المنشأ التي تديرها قيادات وطنية من أجل تحقيق نتائج مستدامة وطويلة الأجل؛ والترويج لثقافة قوامها تبادل المعرفة؛ وجعل تنمية القدرات جزءا من جميع مجالات الممارسة في المنظمة. وطلبت وفود كثيرة إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن حالة الترتيبات المتعلقة بالموارد المبرمة بين البرنامج الإنمائي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وذلك في شكل بيان بآخر المعلومات عن نقل بعض المهام من البرنامج الإنمائي إلى الشركاء الوطنيين في بلدان مختارة.

٣٨ - واعترفت بعض الوفود بأن البرنامج الإنمائي يوجد في وضع مثالي يمكّنه من أخذ زمام المبادرة في معالجة الصلات الرابطة بين الفقر والبيئة على المستوى القطري. وأشارت إلى أهمية الصلة بين الفقر والبيئة، لأن إدارة الموارد الطبيعية تؤخذ في الاعتبار عند وضع برامج التنمية. وطلبت هذه الوفود ردا من البرنامج الإنمائي في ما يتعلق باستخدام هذا النموذج بوصفه طريقة عملها. كما طلبت إطلاعها على التقدم المحرز في إدماج نهج الصلة بين الفقر والبيئة في أعمال البرنامج الإنمائي بشكل أعم. وأكدت عدة وفود أن مبادرة الفقر والبيئة مثال هام على ممارسة جيدة ينبغي الارتقاء بها كنموذج للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ورحبت بإدماج هذه الصلة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وضمن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية. وحثت عدة وفود أخرى البرنامج الإنمائي على الانخراط في المزيد من أنشطة التوعية للتكيف مع تغير المناخ اعتماداً على الدروس المستخلصة.

٣٩ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء النهج التدريجي المستخدم في تناول قضايا الإدارة المحلية وعدم وجود تركيز استراتيجي أكثر وضوحا. وطلب أحد الوفود موافاة الدول الأعضاء بنتائج مناقشة دارت بشأن تحديات بناء القدرات المحلية - وهي المناقشة التي جرت في مؤتمر 'القدرات هي التنمية' الذي عقد في مراكش عام ٢٠١٠. وأوضح الوفد كذلك أن

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مجالان يتطلبان دعماً أكبر، لا سيما في ما يتعلق ببناء القدرات المحلية. وحث وفد آخر البرنامج الإنمائي على تعزيز الصلة بين الإدارة المحلية والديمقراطية. وشدد وفد آخر على ضرورة وضع سياسة مؤسسية واضحة بشأن اللامركزية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يكون استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية بمثابة فرصة لجعل نهج صريح في اللامركزية والإدارة المحلية مجال اهتمام يشمل عدة قطاعات. وفي ما يتعلق بالجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد، أكدت بعض الوفود ضرورة إدراج منظور حقوق الإنسان في مجال الإدارة المحلية وكذلك في مجال تعميم المنظور الجنساني.

٤٠ - ولئن أقر أحد الوفود بالميزة النسبية للبرنامج الإنمائي في ما يتعلق بالاستجابة للاحتياجات المحلية، فإنه شجَّع المنظمة على اتخاذ نهج أكثر شمولا في عملية الهيكلة الإقليمية وباعتبارها منظمة قائمة على المعرفة. وقال إن عملية الهيكلة الإقليمية يمكن أن تكون جسرا جيدا بين المقر والمكاتب القطرية، كما حث البرنامج الإنمائي على اتخاذ تدابير إصلاح شاملة من أجل تعزيز دوره في هذا المجال. وينبغي للمنظمة أن تقتدي بتجارب منظمات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها اليونيسيف.

٤١ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠١١ بشأن سياسة التقييم؛ والمقرر ٤/٢٠١١ بشأن تقييم مدى إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتقاء الكوارث والإنعاش، ورد الإدارة عليه؛ والمقرر ٥/٢٠١١ بشأن تقييم مدى إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية، ورد الإدارة عليه؛ والمقرر ٦/٢٠١١ بشأن تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارة البيئية من أجل الحد من الفقر: الصلة بين الفقر والبيئة، ورد الإدارة عليه؛ والمقرر ٧/٢٠١١ بشأن تقييم مدى مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الإدارة المحلية، ورد الإدارة عليه؛ والقرار ٨/٢٠١١ بشأن تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الإقليمي في التنمية والنتائج المؤسسية، ورد الإدارة عليه.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤٢ - افتتحت مديرة البرنامج المساعدة باب النظر في هذا البند، مُشيدة بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لما بذله من جهود من أجل مواصلة شحذ وتوسيع نطاق دعمه للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأقل نمواً. وقدم الأمين التنفيذي للصندوق تقريراً شفوياً عن النتائج الأولية التي حققتها المنظمة ووجهات نظرها للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

٤٣ - وشكرت الوفود الأمين التنفيذي على بيانه الشامل وأعربت عن ثقتها في قيادته. وأشارت الوفود، التي سرّها الأداء القوي للصندوق، إلى تركيز الصندوق على أقل البلدان نمواً، بما في ذلك العديد من أقل البلدان نموا التي تمر بحالات ما بعد النزاع أو بمرحلة ما بعد الأزمة. ولاحظت بارتياح زيادة شاملة في المساهمات المالية، ولكنها أعربت عن قلقها من أن هذه الزيادة تُعزى أساسا إلى زيادة المساهمات المخصصة. ولاحظت كذلك أن قاعدة المانحين للصندوق من حيث المساهمات غير المخصصة ظلت صغيرة نسبياً. وأعرب أحد الوفود عن سروره لسماع أن الصندوق قد أفلح في إقامة شراكات جديدة مع جهات مانحة من القطاعين العام والخاص على السواء، وطلب في هذا الصدد وضع خطط للصندوق لتوسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية مع الجهات المانحة الناشئة. وأعرب الوفد ذاته عن تقديره للدور الذي قام به الصندوق في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في اسطنبول، وطلب مزيدا من المعلومات عن الاجتماع الموازي الذي يعتزم الصندوق تنظيمه على هامش المؤتمر.

٤٤ - ورحب الأمين التنفيذي للصندوق بفرصة العمل مع الدول الأعضاء استعداداً لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وأكد مجدداً التزام الصندوق باستكشاف مجموعة متنوعة من الشراكات.

سادسا - تقرير التنمية البشرية

٤٥ - قدم أحد الوفود مشروع المقرر المتعلق بتقرير التنمية البشرية، شارحا غرض مشروع المقرر ومحتواه.

٤٦ - وأكدت الوفود دعمها للقيمة الأساسية للتقرير باعتباره منشورا رائدا في مجال التنمية الدولية.

٤٧ - وقبل اعتماد مشروع المقرر المتعلق بالتقرير، تكلم بعض الوفود دعما لروح مشروع المقرر، بغرض تحسين شفافية التقرير ودقته، مشيرين إلى أهمية ضمان الاستقلالية التحريرية لمكتب تقرير التنمية البشرية. وعقب اعتماد مشروع المقرر، أعرب مزيد من الوفود عن دعمهم للمقرر، معيدين تأكيد أهمية تحسين مصداقية وجودة التقرير وعملية التشاور مع الدول الأعضاء.

٤٨ - وأعرب أحد الوفود، متكلما باسم عدد من الوفود، عن الأسف لأن المقرر لم يعبر بما فيه الكفاية عن الدعم الواسع النطاق من الدول الأعضاء لتقرير التنمية البشرية. وأُعرب عن الأسف أيضا لأن البنود الأخرى من جدول أعمال المجلس التنفيذي تأثرت سلبيا

بالطريقة التي أجريت بها المشاورات حول المقرر المتعلق بالتقرير، ولأن عملية التفاوض على المقرر لم تلتزم تماما بممارسة المجلس المتمثلة في السعي إلى توافق الآراء والشفافية في مناقشاته واتخاذ قراراته.

٤٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١١/١٢ بشأن تقرير التنمية البشرية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ملاحظات تمهيدية من الرئيسة

٥٠ - رحبت رئيسة المجلس التنفيذي بالمدير التنفيذي الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الدكتور باباتوندي أوسوتيميهين، وأكدت له دعم المجلس. وذكرت أن المجلس يتطلع إلى العمل معه على نحو وثيق. وأثنت الرئيسة ثناء خاصا على المديرة التنفيذية السابقة للصندوق، السيدة ثريا عبيد، نظرا لمهارتها القيادية وإنجازاتها.

بيان من المدير التنفيذي

٥١ - حدد المدير التنفيذي في بيانه رؤيته وتوجيهه الاستراتيجي للصندوق (للاطلاع على البيان الكامل، انظر: http://www.unfpa.org/public/home/news/pid/7206). وشكر الدول الأعضاء والشركاء في المجتمع المدني على دعمهم، وأشار إلى أن تقوية الشراكات ستكون أولوية استراتيجية مستمرة تحت قيادته. وأثنى على سلفيه، السيدة ثريا عبيد والدكتورة نفيس صادق. وشدد على أن تدعيم المساءلة هو الأولوية الأولى للصندوق في عام ٢٠١١، وأن الشفافية والمساءلة سيكونان مبدأين أساسيين لقيادته. وذكر أن الصندوق قد اتخذ سلسلة من الإجراءات لتقوية إدارة نفقات التنفيذ الوطني وتحسين المساءلة العامة، وتقوية الضوابط في المكاتب القطرية، ومعالجة مختلف المسائل التي أثارها مراجعو الحسابات. وأورد ملامح السبل التي سوف يقود بها التغير التحولي لجعل الصندوق منظمة إنمائية عالمية رائدة. وقدم استكمالا للمجلس التنفيذي عن تمويل الصندوق. واختتم المدير التنفيذي بيانه بأن ذكر أنه سيركز على تقوية الصندوق لكي يصبح منظمة كأفضل ما تكون: أكثر مساءلة وأكثر استجابة لاحتياجات البلدان والشباب.

٥٢ - وهنأت عدة وفود المدير التنفيذي المعين حديثا وأكدوا له دعمهم. وأثنوا على رؤيته وتوجيهه الاستراتيجي للصندوق. وأعلن ممثلو الشركاء في السكان والتنمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، اهتمامهم بمواصلة الشراكة مع الصندوق. وأشارت عدة وفود إلى مآثر المديرة التنفيذية السابقة، السيدة عبيد، وأثنوا على إنجازاتها. وأثنت الوفود على تركيز الصندوق على القيادة الوطنية والملكية

الوطنية، وعلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ورحبوا بقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٣٤، الذي مدد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية المتصلة به إلى ما بعد عام ٢٠١٤. وشددوا على الروابط التي لا تنفصم بين أهداف المؤتمر وبين الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى الإعراب عن قلق من أن بعض البلدان الأفريقية لن تصل إلى الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأهاب بعض الوفود بالمدير التنفيذي أن يجعل حشد الموارد أولوية قصوى، ويشمل ذلك زيادة التمويل للصحة الإنجابية وأمن السلع الأساسية.

٥٣ - وشددت عدة بعثات على الأهمية المحورية لحماية وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والربط بين تنظيم الأسرة وصحة الأمهات من جهة وبرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية من جهة أخرى، ورحبوا بتركيز المدير التنفيذي على المراهقين والشباب لتحقيق تقدم صوب أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وشددوا على ضرورة ضمان وصول الشباب إلى الصحة الجنسية والإنجابية. وجرى إبراز مفهوم الأمن البشري وروابطه مع الصحة العالمية وولاية الصندوق. وجرى الثناء على استخدام الصندوق لنهج يراعي الخصائص الثقافية في وضع برامجه. وحثت الوفود على الإشراك الفعال للصندوق في الاستراتيجية العالمية للأمين العام بشأن صحة المرأة والطفل، وأشارت إلى أن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية يمثل فرصة لوضع الصندوق في الاستراتيجية العالمية.

٥٤ - وشجع عدد من الوفود الصندوق على مواصلة دعمه لجمع البيانات وتحليلها واستخدامها في وضع السياسات والتخطيط والميزنة. وطلب أحد الوفود إلى الصندوق التشاور مع السلطات الوطنية بشأن مواءمة البيانات. وشدد بعض الوفود على ضرورة الاستثمار في معالجة مسائل مثل الشيخوخة وتناقص السكان والشعوب الأصلية والتوسع الحضري وتغير المناخ. ووجه بعض الوفود الشكر إلى الصندوق على دعم تعداداتهم الوطنية. وجرى الثناء على الدعم التقني الذي قدمه الصندوق في مجال تبادل أفضل الممارسات على الصعيد العالمي، ودُعِي الصندوق إلى تيسير نقل المعارف وأفضل الممارسات وتبادلها بين البلدان النامية.

٥٥ - وإدراكا من بعض الوفود للعلاقة التكاملية بين الصندوق وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فقد دعت إلى التعاون الوثيق بين المنظمتين مع تقسيم واضح للعمل، للاستفادة من الميزات النسبية لكل منهما في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشددت الوفود على أن المساواة بين الجنسين ما زالت أولوية قصوى للصندوق، ويجب تركيز اهتمام خاص على معالجة العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما في الظروف الإنسانية. وجرت الإشارة إلى أنه

يجب إشراك الشبان في مرحلة مبكرة من أجل معالجة العنف الجنسي والجنساني. وشجع عدد من الوفود الصندوق على تعميم الأنشطة الإنسانية وأنشطة الطوارئ. ولفت أحد الوفود الانتباه إلى مقترح بلده بإقامة آلية متخصصة تابعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية خلال الكوارث الطبيعية.

٥٦ - وأثنت وفود عديدة على التزام الصندوق ومساهمته في الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، بما في ذلك الدور الريادي القوي الذي يضطلع به الصندوق في توحيد الأداء، ودعوا الصندوق إلى مواصلة مشاركته الفعالة. وجرت الإشارة إلى أن من الضروري إجراء إصلاحات على صعيد المقر فيما يخص إدارة الموارد البشرية والممارسات المتعلقة بسير الأعمال وتقديم التقارير. ولفت عدد من الوفود الانتباه إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لأقل البلدان نموا الذي سيعقد قريبا، وشددوا على الدعم اللازم لتمكين تلك البلدان من تلبية أهداف مؤتمر السكان والأهداف الإنمائية للألفية. وأعربوا عن سرورهم لملاحظة أن المدير التنفيذي يخطط لحضور المؤتمر، وأهابوا بالصندوق أن يواصل دعمه لتلك البلدان.

٥٧ - وشددت وفود عديدة على ضرورة تقوية المساءلة، ويشمل ذلك إدارة المخاطر وتخفيفها، والإبلاغ عن النتائج وتقييمها. وجرى الترحيب بالجهود التي بذلها الصندوق لتحسين الميزنة القائمة على النتائج. وأُشير إلى أن تقوية الضوابط الداخلية والرصد يجب أن يكون أولوية قصوى للصندوق، بما في ذلك تحسين الرقابة على نفقات التنفيذ الوطني. وأشارت وفود إلى أن استعراض منتصف المدة القادم للخطة الاستراتيجية يتيح فرصة لصقل توجهه الاستراتيجي وتحسين إطار النتائج، ويشمل ذلك إقامة روابط أكثر وضوحا بين النواتج الإنمائية المباشرة للصندوق والنواتج التي تساهم فيها. وإضافة إلى ذلك، يتيح استعراض منتصف المدة فرصة لتقوية الشفافية والمساءلة. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى عملية شاملة للجميع لاستعراض منتصف المدة، تُشرك أصحاب المصلحة. وجرى إبراز أهمية الموارد المالية المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها، كما جرى تشجيع الصندوق على استطلاع قنوات ومصادر جديدة للتمويل، ومن بينها القطاع الخاص.

٥٨ - وشكر المدير التنفيذي جميع الوفود على تمنياتهم الطيبة ودعمهم. وتعهد بتدعيم التقدم الذي أحرز في عهد السيدة عبيد ومواصلة تقوية الصندوق، لجعله منظمة إنمائية رائدة. وشكر الوفود على التعبير عن دعم اعتبار المساءلة الأولوية الأولى للصندوق، وعلى الإشارة إلى أن الصندوق لديه ''رأس مال قوي من الثقة'' بين الشركاء وأصحاب المصلحة. وأكد للوفود أن الصندوق يتابع توصيات مجلس مراجعي الحسابات بصورة منهجية، وأنه يقوي

الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر. وقال مشيرا إلى أن التقييم هو جانب مهم من المساءلة، إن هناك خطوات تتخذ لتحسين جودة التقييم على جميع المستويات في الصندوق.

٥٩ - وقال المدير التنفيذي أنه قد استمع بعناية إلى التعليقات التي تخص استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، وأنه يتطلع إلى العمل على نحو وثيق مع أعضاء المجلس التنفيذي. وأكد لهم أن استعراض منتصف المدة سيكون عملية شاملة للجميع ومثمرة. وشكر المجلس على تأجيل تقديم استعراض منتصف المدة إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١، حيث أن ذلك سيتيح للصندوق صقل التوجيه الاستراتيجي وتقوية المساءلة والنتائج. وشدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مشيرا إلى أنه حاسم الأهمية من أجل تحقيق فعالية التنمية. وشكر المجلس على دعم رؤيته المتمثلة في جعل المراهقين والشباب أولوية، إدراكا لأنهم محور التنمية البشرية والأمن البشري.

٦٠ - وشدد على دعم الصندوق لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأعرب عن تطلعه إلى تعاون قوي وتقسيم واضح للعمل في تعاونهما معا لتقوية تعميم الشؤون الجنسانية وتمكين المرأة. وأشار إلى أنه أجرى عدة مناقشات مع المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأنهما متفقان في نقاط كثيرة بشأن كيفية المضي قدما. وذكر أن الصندوق يقوم بتعميم الشؤون الجنسانية في مجالي السكان والتنمية، والصحة الإنجابية، وأنه يعمل في المجال الجنساني بما يتماشى مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ورحب بقرار الجمعية العامة الذي مدد بموجبه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، وشدد على أنه يتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء لضمان عملية نشطة في تنفيذ القرار.

٦١ - وأكد المدير التنفيذي التزامه القوي والتزام الصندوق بالمضي قدما في إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة وتوحيد الأداء. وشدد على أن الصندوق سيواصل القيام بدور رائد في تحقيق اتساق الأمم المتحدة على الصعيدين القطري والإقليمي عن طريق الدور القيادي للمقر. وسيواصل الصندوق على الصعيد القطري مساهمته القوية في عمل فريق الأمم المتحدة القطري وفي تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، وذلك بسبل من بينها تدعيم الصفة الاستراتيجية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرامجها المشتركة. كما أن الصندوق ملتزم بمواءمة الممارسات المتعلقة بسير الأعمال.

٦٢ - وفيما يخص الاستراتيجية العالمية لصحة النساء والأطفال التي وضعها الأمين العام، أشار إلى أن الصندوق يعمل مع شركاء آخرين للشراكة الصحية الرباعية، لتقديم مساعدة تقنية إلى الحكومات لتنفيذ التعهدات ولجلب تعهدات جديدة. وعن طريق هذه

الاستراتيجية، يجري الترويج لحزمة شاملة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، تشمل تنظيم الأسرة وأمن السلع الأساسية.

٦٣ - وشكر المدير التنفيذي الوفود على الاعتراف بالعمل الإنساني الذي يضطلع به الصندوق وعلى تشجيعه. وأكد أن الصندوق سيواصل دوره الرائد فيما يخص العنف الجنسي والجنساني في ظروف الطوارئ. وفيما يخص التأهب للكوارث والوقاية منها، أشار إلى أن العمل جار على تقوية القدرات القطرية والإقليمية. وشدد، مشيرا إلى مشاركته في المؤتمر الرابع المقبل لأقل البلدان نموا، على أن أقل البلدان نموا جزء محوري لتركيز الصندوق، حيث أنها بلدان تمس فيها الحاجة إلى دعم الصندوق. وأضاف قائلا إن أقل البلدان نموا تعد محورية لتركيز الصندوق حيث أنها بلدان تمس الحاجة فيها إلى دعم الصندوق. وأضاف قائلا إن أقل البلدان نموا تفيد من تخصيص الموارد على أساس الأولوية.

٦٤ - واعتمد المجلس التنفيذي مقررا شفويا بشأن بيان المدير التنفيذي للصندوق.

سابعا - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

٦٥ - بعد الملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها المدير التنفيذي ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، ناقش المجلس التنفيذي مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية تترانيا المتحدة.

٦٦ - وأثنى بيان مشترك صادر عن ٢٩ بلدا على روح القيادة والملكية التي تحلت بها الحكومة التترانية في دعمها لعملية الإصلاح ''توحيد الأداء''. وأيدت الوفود وثيقة البرنامج القطري المشترك التترانية، وأشارت إلى أنها تعزز التآزر بين مختلف وكالات الأمم المتحدة في البلد. وأثنت على الاستجابة الاستراتيجية الجماعية والمتسقة لفريق الأمم المتحدة القطري إزاء الأولويات الوطنية. وفي معرض تعليقها على التحديات، أشارت إلى الحاجة إلى: الحصول على مزيد من المساعدة من المقر، والتوافق مع التقويم المالي للحكومة، وتعبئة الموارد، وتحسين كفاءة وتماسك وشفافية الأمم المتحدة في جمهورية تترانيا المتحدة. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان بالوسع تبسيط مرفقات وثيقة البرنامج القطري المشترك، وعما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيشاركان في العمل المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. واقترح وفد آخر إنشاء إطار مشترك داخل البلدان بشأن المساءلة عن النتائج. واستفسر أحد الوفود عن الدروس المستفادة، والآثار المترتبة على الموارد البشرية، وتقسيم العمل، وسبل التأكد من أن الأمم المتحدة تتحدث بصوت واحد.

٦٧ - وتحدث وفد جمهورية تترانيا المتحدة بإسهاب عن عملية وثيقة البرنامج القطري المشترك، بما في ذلك الإنجازات والتحديات، وأشار إلى أن النهج الجديد قد خفض من الازدواجية في مجال التخطيط للاحتياجات لوكالات الأمم المتحدة والشركاء، وقدم استجابة أكثر تماسكا من منظومة الأمم المتحدة إزاء الأولويات الوطنية. ولاحظ الوفد عدم وجود تفسير موحد لقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وعدم كفاية الدعم والضمان المنسقين للجودة؛ وعدم الاتفاق حول التغيرات المتعلقة بصيغة المرفقات، ولما كانت وثيقة البرنامج القطري المشترك عبارة عن مجموعة فرعية لخطة المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، فإنها لم توضح المساهمة الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال الأولويات الوطنية. وأضاف الوفد أنه ينبغي إجراء استعراض وثائق البرنامج القطري المشترك في المستقبل خلال دورة رسمية مشتركة تعقدها المجالس التنفيذية للمنظمات الأربع.

٦٨ - وشكر وفد بوركينا فاسو المجلس التنفيذي على الموافقة على برنامجه القطري وأعرب عن تقديره للدعم الذي يقدمه الصندوق.

٦٩ - وشكر مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا الوفود على تعليقاتها ودعمها، وأشار إلى أن الخبرات المكتسبة في إعداد وثيقة البرنامج القطري المشترك التزانية قد جمعت وصنفت لتبادلها مع الجهات الأخرى، مع أنه من السابق لأوانه تحديد جميع التحديات والدروس المستفادة. وأضاف أن عدم وجود مبادئ توجيهية أدى بطريقة ما إلى حرية الابتكار. وفيما يتعلق بالسؤال حول الموارد البشرية، فقد قال إنه ستتم إعادة النظر في معالم ملاك الموظفين لتلبية مطالب المواءمة. وفيما يتعلق بالتحدث بصوت واحد، لاحظ أنه في الوقت الذي جعل فيه ''توحيد الأداء'' الأمور أكثر سهولة، فإن المستوى لم يكن مثاليا.

٧٠ - ووفقا للقرار ٣٦/٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية الست التالية، على أساس عدم الاعتراض، من دون عروض أو مناقشات: بوركينا فاسو وزامبيا من منطقة أفريقيا؛ والصومال من منطقة الدول العربية، وإندونيسيا وجزر ملديف من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأوروغواي من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأحاط المجلس علما بمشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية تترانيا المتحدة والتعليقات عليه.

ثامنا - استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية

٧١ - عرض المدير التنفيذي هذا البند، مشددا على أن المساءلة تحتل صدر أولويات الإدارة وقال إن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، يشكل فرصة لتعزيز ثقافة المساءلة وتحقيق النتائج في الصندوق برمته. وأشار إلى أن تأجيل تقديم استعراض

منتصف المدة للخطة الاستراتيجية إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١ سيتيح له إمكانية التشاور على نطاق أوسع لتشذيب الخطة الاستراتيجية. وأدلى مدير شعبة البرامج، بعرض شفوي بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، حدد فيه العملية، وأوجه التقدم، والنتائج الأولية، وإطار النتائج، والخطوات المقبلة.

٧٢ - وأيدت جميع الوفود التي أخذت الكلمة طلب المدير التنفيذي بشأن تأجيل تقديم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية من الدورة السنوية لعام ٢٠١١ إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١. وأثنت الوفود على عملية التشاور المفتوحة والشفافة مع الدول الأعضاء. وأشارت إلى أن الطريقة التي يتبعها الصندوق في البرمجة وروح القيادة التي يتحلى بها هما السبيل الرئيسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٤ و ٥ و ٦. ورحبت الوفود بالعزم على وضع مسألة المراهقين وزيادة الاستثمارات في المجتمع المدني والشراكات مع القطاع الخاص في صدر سلم الأولويات. وطلبت بعض الوفود تقديم تعابير أوضح عن العلاقات القائمة بين ديناميات السكان، والقضاء على الفقر، وتغير المناخ، والصحة والحقوق الإنجابية، فضلا عن التركيز أكثر على المؤشرات والأهداف. ودعت الوفود إلى إحراز تقدم في الأداء بشأن تقسيم العمل الذي اتفقت عليه الشراكة الصحية الرباعية. وتساءلت كيف ستكون وضعية البرنامج العالمي إزاء أمن سلع الصحة الإنجابية بالنسبة لاستراتيجية الأمين العام العالمية المعنية بصحة المرأة والطفل، وتساءلت عن تقسيم العمل بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حول العمل ذي الصلة بالمسائل الجنسانية.

٧٣ - وأكدت وفود عديدة على ضرورة أن تظل المساعدة الإنسانية جانبا هاما من جوانب عمل الصندوق، بما في ذلك إبراز مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والصحة والحقوق الإنجابية وقضايا المساواة بين الجنسين في مركز الصدارة في حالات الطوارئ. وسألت بعض الوفود كيف سيتم تعزيز الدعوة، والتنفيذ والمساءلة على الصعيد الوطني. ودعت الوفود إلى استعراض إطار نتائج التنمية واستكمال الأهداف حتى عام ٢٠١٣، وشددت على ضرورة إبراز النتائج على نحو أفضل، بما في ذلك رصد النواتج. وأشارت إلى أن الإطار يضم أهدافا ونتائج لكنه لا يشمل نواتج. وطلبت إدراج نواتج محددة لقياس وفورات الكفاءة التي حققها الصندوق في إطار نتائج الإدارة. وسألت بعض الوفود كيف يمكن لاستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية أن يحدد الاتجاه الاستراتيجي ويعالج متطلبات الإبلاغ. وذكر أحد الوفود ضرورة التأكيد على الدور الهام للشركاء في تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

٧٤ - وشكر المدير التنفيذي الوفود على الدعم الذي قدمته، وأشار إلى أن تأجيل تقديم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية من شأنه أن يتيح مزيدا من الوقت للعمل مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني لاستعراض القضايا الرئيسية وتسهيل الملكية من قبل الجميع. وقال إن المنظمة ستدرس بدقة المجالات التي يجب التوسع فيها والمجالات التي لا تتطلب مزيدا من الجهود. وكان التوسع في مجال المراهقين والشباب مجديا من دون إحداث تغيير كبير في تكوينه الحالي. وأكد للوفود أن الصندوق سيواصل إجراء مشاورات وثيقة مع الدول الأعضاء.

٧٥ - وذكرت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) أن الصندوق قد أحاط علما بالاقتراح المتعلق بمؤشر محدد لقياس الكفاءة. وفيما يتعلق بدور الصندوق وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أشارت إلى أن الصندوق سيظل يركز على المساواة بين الجنسين في سياق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. أما فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، فقد قالت إن الصندوق سيواصل التركيز على التكامل بين فيروس نقص المناعة البشرية والصحة الجنسية والإنجابية، وهو المجال الذي يأخذ فيه الصندوق زمام المبادرة.

٧٦ - وذكر مدير شعبة البرامج أنه تم تبسيط التقرير السنوي لكي يركز على المعلومات التي يطلبها المجلس التنفيذي. وكجزء من التحسين الأمثل للإدارة القائمة على النتائج، تم تبسيط النتائج ويؤمل إيجاد نظم تتماشى مع حجم المنظمة لدرجة أكبر. وأضاف أن التقارير تستهلك وقتا كبيرا وتترك وقتا أقل للتنفيذ. وقال إن الصندوق يحاول تقليل عدد المؤشرات. ولاحظ أن إحدى المعضلات تتمثل في كيفية تحقيق التوازن بين اللامركزية ووجود رقابة وثيقة للمكاتب القطرية. وأشار إلى أن الصندوق يقوم بتعميم الاستجابة الإنسانية في جميع أعماله وأقر بأنه ينبغي أن تكون الاستجابة استراتيجية ومستدامة وقابلة للتطويع. وأشار إلى الحاجة إلى بناء القدرات وأكد على التزام الصندوق بتحقيق التوازن بين السرعة والفعالية والمساءلة.

٧٧ - واتخذ المجلس التنفيذي قرارا شفويا بتأجيل تقديم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للصندوق من الدورة السنوية لعام ٢٠١١ إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان من المدير التنفيذي

٧٨ - قدم المدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي معلومات مستجدة عن أداء المكتب وأولوياته لعام ٢٠١١، وأشار إلى أن المكتب كان قد تلقى رأياً ثانياً غير مشفوع بتحفظات بشأن المراجعة الخارجية للحسابات على التوالي. وفي معرض إبراز سبل عمل المكتب بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة ككل، أكد المدير التنفيذي للمجلس التنفيذي أن المكتب هو أفضل حالاً الآن لتقديم خدمات إدارية ودعم التنفيذ إلى شركائه كي يتمكنوا من تحقيق نتائج على أرض الواقع. وجدد التزامه بزيادة الشفافية والمساءلة في المنظمة. وفي الختام، قال إنه يتطلع إلى تقديم التقرير السنوي لعام ٢٠١٠ في الدورة السنوية القادمة. وسيعقب العرض الذي قدمه مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، المقرر تقديمه في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١١.

٧٩ - وأشادت الوفود بالتقدم الذي أحرزه المكتب خلال السنوات القليلة الماضية على النحو المبين في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وأعربت عن تأييدها للجهود التي يبذلها المكتب من أجل تحسين الفعالية والشفافية المالية، وشجعت على رؤية التزام المكتب بكفالة الاتساق على نطاق المنظومة في دوره في مجال التنفيذ مع المنظمات الشريكة. وأعرب أحد الوفود عن أمله بإيلاء التعاون بين بلدان الجنوب مزيداً من الاهتمام في التقرير السنوي المقبل للمكتب، وطلبت معلومات مستحدثة عن عملية المكتب في بنغلاديش.

٨٠ - وشكر المدير التنفيذي الوفود على التعليقات الإيجابية التي قدمتها وأكد لها بأن المكتب ملتزم بضمان الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة. وشدد على أهمية الشراكة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، بما أنه ليس من مهام المكتب وضع سياسات، بل أن مهمته تتمثل في دعم تنفيذ المشاريع بالنيابة عن مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وأعرب المدير التنفيذي عن سروره لمشاركة المكتب في العمل في بنغلاديش، وخاصة في مجالات تدريب الشرطة.

الجزء المشترك

تاسعا - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨١ - عرضت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب الشراكات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، التقرير

المشترك الذي قدمه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2011/5).

٨٢ - ورحبت الوفود بما أحرز من تقدم في إعداد التقرير، ويشمل ذلك تحسين النوعية وإدراج الدروس المستفادة. وأكدت مرة أخرى أهمية هذا التقرير لإدراك مساهمات الوكالات وما أحرزته من تقدم في تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وشددت الوفود على ضرورة إدراج العناصر الرئيسية للاستعراض، والاحتياجات الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل، وكذلك على ضرورة ترشيد عملية تقديم التقارير بحيث تفي بغرضها على نحو أفضل. وذكر بعض الوفود أن التقرير لا يتضمن توصيات، بما في ذلك ما يتعلق بتحسين الأنشطة التنفيذية. وذكر أحد الوفود أن التقرير يثير الالتباس في أغلب الأحيان نظراً إلى أنه يركز على النتائج الموضوعية (موضوع التقارير السنوية للمنظمات بشأن الخطة الاستراتيجية لكل منها) عوضاً عن تناول المسائل المتعلقة بالعمليات ذات الصلة بالاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، أي أن التقرير لا يركز بما فيه الكفاية على الطريقة التي تمارس بها الوكالات عملها.

٨٣ - وطلب بعض الوفود تركيز المزيد من الاهتمام على الشراكات الاستراتيجية، وتوسيع قاعدة المانحين، وتحسين كفاءة البرامج، والحد من الازدواجية. وشدد أحد الوفود على ضرورة تحقيق التوازن الصحيح بين الموارد العادية والموارد الأخرى وحثّ على بذل المزيد من الجهود لحشد الموارد من أجل التنمية. وطلب هذا الوفد إلى المنظمات الحد من تكاليفها الإدارية. وأشار بعض الوفود إلى استعداده للعمل مع المنظمات من أجل مواصلة تحسين عملية تقديم التقارير وترشيدها.

٨٤ - ورحبت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب الشراكات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالملاحظات البناءة التي أدلت بها الوفود وأشارت إلى إمكانية إدراج خطة عمل في التقرير. وأحاطت كذلك علماً بالشواغل التي أثيرت في ما يتعلق بالاحتياجات الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل.

٨٥ - وذكرت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) أن الصندوق وضع استراتيجية بشأن العمل مع البلدان المتوسطة الدخل ويمكن اطلاع المجلس التنفيذي عليها لاحقاً.

٨٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المشترك الذي قدمه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتعليقات عليه، بغية إحالته إلى المجلس.

عاشرا – توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٨٧ – عرض كل من المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (العلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) ونائب المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع تقرير منظمته (DP/2011/14؛ DP/FPA/2011/1؛ DP/2011/15) بشأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقبل عرض تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان، أدلى المدير التنفيذي للصندوق بملاحظات مقتضبة، وشدد على أنه جعل تعزيز المساءلة في صدارة أولويات الصندوق لعام ٢٠١١.

٨٨ – وأقرت وفود عديدة بالتقدم الكبير الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بتوصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات وأشادت بالبرنامج الإنمائي على الرأي غير المشفوع بتحفظات الذي تلقاه بشأن مراجعة الحسابات لفترة السنتين الثانية على التوالي. ولاحظت عدة وفود أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفذ بنسبة ٩٠ في المائة التوصيات الـ ٤٢ المستهدف إنجازها بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١٠، ودعت إلى مواصلة الجهود لتنفيذ التوصيات المتبقية الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات وفقاً لتواريخ الإنجاز المستهدفة المتفق عليها مع هذا المجلس. ودعا أحد الوفود إلى بذل الجهود على وجه الخصوص لتحديد تواريخ الإنجاز المستهدفة لتوصيات مراجعة الحسابات الـ ١٧ التي لم تحدد لها تواريخ إنجاز مستهدفة. وطلبت عدة وفود أخرى الحصول على المزيد من المعلومات بشأن: الخطوات المتخذة لكفالة السلامة المالية؛ أسباب ارتفاع مستوى الأموال غير المنفقة؛ الوضع الحالي للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ التدابير المتخذة لكفالة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاحتيال والفساد.

٨٩ – وأعربت عدة وفود عن سرورها لأنها لاحظت أن المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وضع المساءلة ومعالجة المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات في صدارة أولوياته لعام ٢٠١١. ورحبت الوفود بالتزام الصندوق متابعة التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات وبما أبداه من انفتاح لمواجهة هذه التحديات. وطلبت الحصول على معلومات مستكملة بشأن ما تبقى من توصيات عالقة ذات أولوية قصوى. وشددت الوفود على الفوائد الناجمة عن التوجيهات القوية، والتدريب، وآليات الرقابة، والدروس المستفادة. وفي ما يتعلق بطريقة التنفيذ الوطني، أعربت هذه الوفود عن قلقها بشأن الرأي المشفوع بتحفظات بشأن مراجعة الحسابات وحثت على التعجيل في تنفيذ التوصيات المتصلة بطريقة التنفيذ الوطني، وكذلك تعزيز تدابير الرقابة وتحليل المخاطر. ولاحظت، مع تطلعها إلى تلقي

معلومات بشأن تطور أنماط الأعمال وأساليبها الأخرى، أن العودة حصراً إلى التنفيذ المباشر لن يكون الرد الأفضل على الرأي المشفوع بتحفظات. وأشار بعض الوفود إلى أن طريقة التنفيذ الوطني ينبغي أن تشكل الخيار الأول، حيثما أمكن، وأن السعي ينبغي أن يكون على الدوام وراء تعزيز القدرات الوطنية. واستفسر أحد الوفود بشأن تنفيذ إطار المراقبة الداخلية وما تبقى من تحديات في ما يتعلق بأرصدة حساب صندوق التشغيل. واعتبر هذا الوفد أن النهج المنسق في التحويلات النقدية لا ينبغي أن يستخدم إلا في البيئات المحدودة المخاطر.

٩٠ - ورحبت الوفود بالرأي غير المشفوع بتحفظات بشأن مراجعة الحسابات الذي تلقاه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبكون أكثر من ٩٠ في المائة من التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات قد نفذت بالفعل. وأشادت بما أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من تقدم كبير في تحسين الإدارة التنظيمية وزيادة الشفافية. وحث أحد الوفود البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تسديد الأرصدة العالقة المشتركة بين الصناديق على وجه السرعة. وأوضح نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن جميع هذه الأرصدة تعود إلى الفترات السابقة لعام ٢٠٠٧ وأن المنظمتين بادرتا إلى تسويتها جميعاً بشكل كامل. وأضاف أنه يجب التفاوض على تسوية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع لإلغائها. والمناقشات جارية لتحقيق ذلك.

٩١ - وشدد بعض الوفود على ضرورة كفالة أن يقدم بدء العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عام ٢٠١٢ صورة مرضية عن الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتساءلت هذه الوفود عما إذا كان من المستصوب إيلاء أولوية أكبر للتوصيات التي تكتسب أهمية حاسمة لنجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وحثت المنظمات على كفالة التزامن الضروري لنماذج نظام أطلس قبل بدء العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وطلبت الوفود التي شددت على ضرورة عدم التسامح إطلاقا إزاء الفساد إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان توضيح أسلوب التعاطي مع حالات الاحتيال.

٩٢ - وشكرت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب شؤون الإدارة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوفود على ما أظهرته من دعم واهتمام على نطاق واسع. وأشارت إلى أن التواريخ المستهدفة لتوصيات مراجعة الحسابات قد تقررت على نحو مشترك مع مجلس مراجعي الحسابات وأكدت للمجلس التنفيذي أنه يجري تنفيذ الأنشطة ذات الصلة. وأوضحت أن ما تبقى من التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات يتسم بطابع

مستمر، وطلبت إلى مجلس مراجعي الحسابات المزيد من التوضيح بشأن المعايير المتوقعة للتنفيذ الكامل. وأكدت للمجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي يتصدى بهمة للشواغل المتصلة بالأموال غير المنفقة والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وفي ما يتعلق بحالات الاحتيال، أوضحت أن البرنامج الإنمائي يركز اهتمامه على مكافحتها إلى جانب اتخاذ إجراءات تأديبية. وفي ما يتعلق بنظام أطلس، قالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سوف تواصل العمل على حل المسائل المتصلة بنظام أطلس والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشكرت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوفود على ما أدلت به من تعليقات سديدة وأكدت للمجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي يعقد العزم على التصدي للشواغل التي أعربت عنها الوفود.

٩٣ - وشكرت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (العلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) الوفود على ما أدلت به من تعليقات. ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يركز اهتمامه على تحديد المجالات الرئيسية للمخاطر من أجل تحديد أولويات المتابعة والبحث في الأسباب الجذرية. وفي ما يتعلق بطريقة التنفيذ الوطني، أكدت أن الصندوق يولي أهمية فائقة لتناول التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات. ويعتمد الصندوق خطة عمل واضحة وحازمة، ويتعين الحصول على دعم المجلس التنفيذي وتوفير الوقت اللازم من أجل معالجة المسائل. ولاحظت أن الصندوق مدعو لأداء المهام نفسها على الرغم من أنه أصغر حجماً من الوكالات الشقيقة. غير أن الصندوق يكفل أن تتابع المكاتب القطرية بصرامة التوصيات الصادرة عن مكتب مراجعي الحسابات. ويرصد الصندوق حالياً بحزم أرصدة حساب صندوق التشغيل ويعمل مع الشركاء الوطنيين على إدارة الحسابات باستخدام النهج القائم على المخاطر. وأوضحت، في ما يتعلق بالنهج المنسق في التحويلات النقدية، أن هذا النهج، إذا نفذ بالشكل الصحيح، يوفر تقييماً سديداً ويحدد الثغرات وسبل معالجتها. ولاحظت أن الصندوق سعى سعياً دؤوباً واستشرافياً لاتخاذ خطوات ملموسة من أجل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. كما سار الصندوق وفق الجدول الزمني المحدد في ما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشددت على أن الصندوق قام بتعزيز إطار الرقابة الداخلية الخاص به لاستيفاء المعايير الصناعية ودرَّب موظفيه على تطبيق هذا الإطار. وفي ما يتعلق بالاحتيال، شددت على أن الصندوق يلتزم التزاماً كاملاً بمكافحة الاحتيال ويعتمد إزاءه سياسة عدم التسامح إطلاقاً. وعلاوة على ذلك، يضطلع مديرو الصندوق بمسؤولية مكافحة الاحتيال والكشف عنه وهناك إجراءات

تأديبية واضحة. وأشارت إلى أن المديرة التنفيذية أفادت في العام الماضي أن مستوى الاحتيال في المنظمة منخفض جداً، ويمثل نسبة ٠,١ في المائة من النفقات.

٩٤ - ولاحظ مدير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة أن العلاقة بين مجلس مراجعي الحسابات والمجلس التنفيذي هامة وضرورية على حد سواء،ولا سيما لكي يتمكن المجلس التنفيذي من متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات مع المنظمات. وأضاف أن مجلس مراجعي الحسابات سوف يقدم معلومات عن حالة تنفيذ مختلف المنظمات للتوصيات أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة.

٩٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠١١ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ما يتعلق بتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

حادي عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

تقرير١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن إدارة الموارد البشرية

٩٦ - قدّمت مديرة البرنامج المساعدة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة مكتب التنظيم، إلى جانب مديرة مكتب الموارد البشرية في مكتب التنظيم، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2011/16). وقدمت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (العلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) ومدير شعبة الموارد البشرية، بالصندوق، تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2011/2). وأدلت رئيسة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ببيان.

٩٧ - ولقي التقريران ترحيبا لما اتسما به من توازن وإعداد جيد. وطرحت عدة وفود أسئلة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن المسائل المتصلة بالتوظيف، بما في ذلك مسألة التوزيع الجغرافي العادل، واختيار الموظفين على أساس جدارتهم، والتطوير الوظيفي للموظفين الشباب من الفئة الفنية، وقنوات الالتحاق بالوظائف على المستوى الإداري المتوسط وكيفية استعداد المنظمتين للعدد الكبير من الموظفين الذين سيتقاعدون قريبا. واستفسرت بعض الوفود عن الاستحقاقات المتصلة بالعمالة، مثل التوازن بين العمل والحياة والترتيبات المتعلقة بمراكز العمل التي تصطحب فيها الأسرة وتلك التي لا تصطحب فيها الأسرة، ومزج مهارات الموظفين من أجل كفالة مشاركتهم في المرحلة

التمهيدية، ومكافأة الموظفين العاملين في مواقع العمل التي تنطوي على مشقة، بما في ذلك في بيئات النزاع وما بعد النزاع، وتقديم حوافز للعمل معًا على تحقيق مبادرة توحيد الأداء. وفي ما يتعلق بتنفيذ مبادرة توحيد الأداء، طلبت بعض الوفود الحصول على معلومات عن الآثار المترتبة على قرارات الجمعية العامة في إدارة الموارد البشرية ومواءمة الإصلاحات التعاقدية وإقامة العدل. كما طلبت الوفود تعزيز الانتقال فيما بين الوكالات.

٩٨ - وشجعت بعض الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على المشاركة بفعالية في الجهود الرامية إلى تنسيق قواعد وأنظمة إدارة الموارد البشرية في الأمم المتحدة وطرحت أسئلة لمعرفة كيف تعزم كل من المنظمتين الإشراف على تنفيذ سياسات الموارد البشرية الخاصة بها. وطلب أحد الوفود توضيح معنى تنمية القدرات في سياق إدارة الموارد البشرية وسأل عن التحديات التي تمت مواجهتها من منظور الموارد البشرية، في سياق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة. وأكد هذا الوفد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يحظى باحترام وتقدير الشركاء لأن لدى موظفيه خبرة تقنية والتزام مهني رفيعي المستوى. وسأل الوفد عن التدابير التي وضعها الصندوق لضمان توافر الكفاءات في إدارة الموارد البشرية على مستوى المكاتب القطرية.

٩٩ - وشكرت مديرة مكتب الموارد البشرية التابع لمكتب التنظيم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوفود على تعليقاتها المفيدة وعلى اعترافها بالتقدم المحرز على صعيد عدة مبادرات في مجال الموارد البشرية. وأشارت إلى الجهود الجارية لتقليص الحيز الزمني الذي يتطلبه الاستقدام وإلى اكتمال الإصلاحات التعاقدية وإلى أن استعراض لنظام تقييم جديد للمنسقين المقيمين قد تم في إطار عملية مشتركة بين الوكالات. ويهدف هذا النظام إلى إدماج مزيج المهارات التي تعزز إدارة الأشخاص والفطنة السياسية والمهارات القيادية في سياق العمل الإنساني.

١٠٠ - وأشار مدير شعبة الموارد البشرية بصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن لدى المنظمتين آليات للانتقال فيما بين الوكالات وأن الصندوق يحتل موقعا رياديّا على مستوى استقبال وإرسال الموظفين على حد السواء. كما أشار بإيجاز إلى بعض التحديات. وردّا على أسئلة طُرِحت عن كيفية إشراف الصندوق على تنفيذ سياسات الموارد البشرية وتتبعه لهذا التنفيذ، ذكّر المدير، على سبيل المثال، بما قام به الصندوق عند رصد الامتثال لنظام تقييم الأداء وتطويره الذي كان في مستوى ٩٧ في المائة. وكان هناك مثال آخر تمثل في استخدام نظام الاستقدام الإلكتروني الذي مكّن الصندوق من تحديد حالات التأخير ورصد حالات الاستقدام. أما في ما يتعلق بإقامة العدل، فأشار إلى أن لدى مكتب أمين المظالم الصلاحيات الكافية للاضطلاع بدور الوساطة. وفي ما يخص توحيد الأداء، أفاد بأن صندوق الأمم

المتحدة للسكان شارك بعمق في عمليات متباينة، بما في ذلك مواءمة الممارسات في مجال الأعمال. وعلى سبيل المثال، في فييت نام كان فريق الاتصالات التابع لفريق الأمم المتحدة القطري يستخدم نظام الصندوق لتقييم الأداء وتطويره من أجل تقييم الأداء. ورغم الإقرار بأن عددا كبيرا من موظفي الصندوق في سن الخمسين أو أكثر، أشار المدير إلى أن منظومة الأمم المتحدة ككل تواجه تحديا رئيسيا متصلا بارتفاع معدلات أعمار الموظفين ومسألة تقاعدهم في المستقبل القريب. وأفاد بأنه يجب توفير المزيد من الوظائف برتب مبتدئين، وأن منظومة الأمم المتحدة بحاجة لبذل المزيد من الجهود الجماعية لاستقطاب موظفين شباب من الفئة الفنية. وأكد أن الصندوق متمسك تماما بالتطوير الوظيفي بما في ذلك عن طريق تدريب الموظفين. وشجّع الصندوق أيضا على تحقيق التوازن بين العمل والحياة بما في ذلك عن طريق عدة ترتيبات تُتيح مرونة العمل.

١٠١ - وأحاط المجلس علما بتقريري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن إدارة الموارد البشرية.

نموذج لميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

١٠٢ - أدلت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب التنظيم، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيان مشترك باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأشارتا إلى أنه تم إعداد مذكرة غير رسمية بشأن خارطة الطريق لميزانية متكاملة عملا بالمقرر ٣٢/٢٠١٠ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٠٣ - وأعربت العديد من الوفود عن تقديرها للجهود التي تبذلها المنظمتان وللمشاورات التي تجريانها مع الدول الأعضاء وعن ارتياحها للصيغة المنقَّحة للميزنة القائمة على النتائج المقترَحة في نموذج الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ورأت الوفود أنها تعكس تقدما كبيرا نحو تحقيق الأهداف وتلبية الطلبات التي تضمنتها مقررات المجلس التنفيذي السابقة. وطلبت الوفود توضيحا بشأن إدراج الإيرادات من استرداد التكاليف في إطار النتائج وتقديرات الميزانية المقترحة، بما في ذلك تبيان التكاليف غير المباشرة المتغيرة للمنظمات. كما طلبت توضيحات عن المجالات التي ستطالها التغييرات في الميزانية بالنسبة لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وعن أساسها المنطقي.

١٠٤ - وفي سياق التذكير بأن المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة قد طلب من الهيئة مواءمة صيغة ميزانيتها ومنهجيتها مع ما يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم

المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، طلبت عدة وفود من البرنامج الإنمائي ومن الصندوق دعم الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل إنجاز ميزانية متكاملة في عام ٢٠١٤. وأكدت عدة وفود التزامها بتعزيز الروابط بين نتائج التنمية ومستويات الموارد المتاحة، وتحديث خارطة الطريق لتحديد الخطوات والمراحل اللازمة للفترة المؤدية إلى إعداد ميزانية متكاملة في عام ٢٠١٤.

١٠٥ - وشكر مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان الوفود على تعليقاتها المفيدة. وأوضح أن الخطة الاستراتيجية ستبيّن الروابط بين نتائج التنمية والموارد المتاحة. وأشار إلى أنه سيجري تسليط الأضواء على جميع التغيرات الهامة التي حدثت بين ميزانيتي فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ وستتم إعادة تقييم معدلات استرداد التكاليف في ميزانية ٢٠١٢-٢٠١٣. وأضاف أن الإيرادات من استرداد التكاليف ستشكّل جزءا من الموارد الأخرى. وسيتم تحديث خارطة الطريق تلبية لما طلبته الدول الأعضاء. وشدد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ستواصل تعاونها وستسعى إلى إشراك هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١٠٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١١/١٠ بشأن نموذج ميزانيات فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف.

ثاني عشر - مسائل أخرى

١٠٧ - عرض نائب مدير البرنامج المساعد، بمكتب السياسات الإنمائية، مذكّرة مدير البرنامج (DP/2011/17) وشدد على التعديلين المقترح إدخالهما على صك مرفق البيئة العالمية. ولم تصدر أي تعليقات عن الوفود بهذا الشأن.

١٠٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١١/١١ بشأن مرفق البيئة العالمية: التعديلان على صك مرفق البيئة العالمية.

مشاورات غير رسمية

١٠٩ - عقد المجلس التنفيذي مشاورات غير رسمية مشتركة بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف بشأن نموذج الميزانية القائمة على النتائج، وقدم إحاطة بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي.

المرفق

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي

الإنصاف: تضييق الفجوات للدفع في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١ - إثر كلمة ترحيب مقتضبة ألقاها رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف، سعادة الدكتور أ. ك. عبد المؤمن (بنغلاديش)، الذي ترأس الاجتماع، عرض المدير التنفيذي لليونيسيف السيد أنتوني ليك الورقة المفاهيمية. ونوَّه المدير التنفيذي بمجمل التقدم الذي أحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لكنه استدرك قائلا إن تتبُّع الأهداف يتم من خلال معدلات وطنية لا تُقيم حالات عدم الإنصاف داخل المجتمعات. وقدم السيد ليك المثال عن حالات عدم إنصاف يواجهها الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يتعرض على الأرجح أطفال الفئة السكانية الخمسية الأفقر بين مرتين وثلاث مرات أكثر من غيرهم لأن يتوقف نماؤهم، ولعدم حصولهم على اللقاحات، وعدم التحاقهم بالمدرسة. وقد حملت هذه التباينات الشاسعة اليونيسيف على إعادة التركيز على الإنصاف. كما سلَّط المدير التنفيذي الضوء على دراسة عن النمذجة أعدها فريق من الخبراء من داخل اليونيسيف وخارجها، تهدف إلى تقييم فعالية تكلفة اتباع نهج قائم على الإنصاف. وأتت نتائج هذه الدراسة مغايرة للحكمة التقليدية: إذ تبيَّن أن اتباع نهج قائم على الإنصاف، يقترن بتركيز الجهود على أضعف الأطفال والأسر والأصعب وصولا إليهم، هو أكثر السبل فعالية من حيث التكلفة وأسرعها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد السيد ليك على التحدي المقبل الذي يتمثل في الحاجة إلى الانتقال من النمذجة إلى العمل ضماناً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بسرعة، وعلى نحو منصف وفعال من حيث التكلفة.

٢ - وأشارت السيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ملاحظاتها الافتتاحية إلى وجود ''انقطاع بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية'' في العديد من المجتمعات التي تحرز تقدما عاماً إنما تخلِّف وراءها أفقر الفقراء. وقالت إن ''نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يضمن تحقيق الإنصاف. ''ويطلب الآن التركيز بشكل واضح على عدم المساواة''.

٣ - وعقب هذه الملاحظات الاستهلالية، ألقى ١٨ وفداً ببيانات طرحوا فيها عدداً من القضايا:

(أ) إمكانات القطاع الخاص والمجتمع المدني لإقامة شراكة مع الحكومة من أجل الاضطلاع بدور في النهج القائم على الإنصاف؛

(ب) مدى اعتماد الحكومات الوطنية للنهج القائم على الإنصاف، ولا سيما في البلدان التي تشهد أوجه تفاوت كبيرة؛

(ج) طريقة التعامل مع النهج القائم على الإنصاف في أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل، لا سيما في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية؛

(د) مسألة ما إذا كان من الممكن تطبيق نتائج دراسة اليونيسيف عن النهج القائم على الإنصاف التي استندت إلى نموذج قطاع الصحة، على نطاق أوسع يطال جميع المجالات المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية؛

(هـ) التوصيات التي يمكن تقديمها لمساعدة السياسات والبرامج الوطنية على تحقيق الإنصاف في سياق الأوضاع المتقلبة.

٤ - وشدد الدكتور باباتونديه أوسوتيميهين، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ملاحظاته على أهمية معالجة حالات عدم الإنصاف بين الجنسين تنفيذا لخطة التنمية الأوسع نطاقا، ذلك لأن النساء والفتيات يتعرضن بشكل خاص للفقر والاستبعاد. وقال ''إن الإنصاف أساسي لكل ما نقوم به''. وأكدت السيدة ميشيل باشيليت، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشكلة التفاوت بين الجنسين في التعليم. وقالت في حين تقلصت الفجوة في التعليم بين الفتيات والفتيان لدى معظم الشعوب، فإن أوجه عدم الإنصاف لا تزال قائمة في المجتمعات المهمشة - حتى في المناطق التي خطت خطوات جبارة، كتلك الموجودة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأضافت قائلة إن ''دور المرأة أساسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''. واعتبر السيد أمير عبد الله، نائب المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، الإنصاف بمثابة عامل رئيسي لتحقيق التقدم في التنمية. وقال إن ''الجوع والأمن الغذائي يشكلان بدون شك مسألة إنصاف''. وأضاف قائلاً إن أفقر شعوب العالم ''يستنفدون أصولهم وثرواتهم ليتمكنوا من إطعام أنفسهم فحسب''.

٥ - ورداً على المسائل التي أثارتها الوفود، أكد المشاركون في حلقة النقاش على النقاط التالية:

(أ) الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى جانب الحكومة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية باتباع نهج قائم على الإنصاف؛

(ب) القبول الواعد الذي منحته الحكومات الوطنية للتركيز على الإنصاف، حيث شجعت فعالية تكلفته العديد منها؛

(ج) ضرورة اتباع نهج قائم على الإنصاف في جميع المناطق، يتناسب مع الأوضاع الخاصة بكل من البلدان؛

(د) الدور المحوري لتطبيق نهج الإنصاف في جميع المجالات المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وبالنظر إلى الطابع المترابط لهذه الأهداف، من المهم مواصلة تحليل أثير نهج الإنصاف في جميع القطاعات؛

(هـ) الدور الهام لأنظمة الحماية الاجتماعية، ولا سيما في مواجهة الأوضاع المتقلبة.

٦ - وعموماً، لقد طرح الوفود والمشاركون في حلقة النقاش عددا من المواضيع المشتركة. وكان أحدها أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، حظيت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بترحيب حار بوصفها كيانا سيضطلع بدور حيوي في تسريع تحقيق هذه المساواة. وكانت الحاجة إلى العمل التعاوني والجماعي على المستوى القطري موضوعاً آخر حظي بالتركيز. وأعربت الوفود عن الأمل في أن تتمكن البلدان من تبادل الخبرات في ما بينها والتعلم من بعضها البعض في مجال إعداد البرامج القائمة على الإنصاف.

تعميم المساواة بين الجنسين من خلال عمل الوكالات والتعاون المتوخى مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٧ - استهلت الجلسةَ السيدة أ. جوي أوغوو (نيجيريا)، رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مرحبةً بالمديرين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ونائب المديرة التنفيذية ومدير العمليات ببرنامج الأغذية العالمي في الدورة، ودعتهم إلى تناول الكلمة. وأشارت وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة ميشيل باشيليت إلى أنها أخذت، منذ توليها منصبها، تجري مشاورات مثمرة مع رؤساء العديد من شركاء منظومة الأمم المتحدة حول الطريقة التي يمكن من خلالها أن تشارك الهيئة في الجهود المبذولة للتوصل إلى نتائج أكثر فعالية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أو أن تنسقها، وفي بعض الحالات، أن تقودها. وبينت أيضاً، أثناء تأكيدها أن الهيئة ستعمل مع منظومة الأمم المتحدة لتحقيق النتائج، أن الهيئة لن تتنافس مع الصناديق والبرامج الأخرى، بل ستعطي الأولوية لتقديم الدعم القطري المطلوب بالتركيز على عدد قليل من المجالات المواضيعية الحيوية بغية

تحقيق نتائج ملموسة. وشددت على ضرورة بناء شراكات على نطاق المنظومة وإتاحة المزيد من الفرص لكل مؤسسة تابعة للأمم المتحدة لتقديم الدعم للمساواة بين الجنسين، على أساس المزايا النسبية. وأشارت إلى أن الهيئة لن تقوم بدور ''شرطة القضايا الجنسانية'' أثناء تعزيز المساءلة، بل ستقوم عوضاً عن ذلك بزيادة دعمها لتطبيق الآليات القائمة، كمؤشرات الأداء، وبتعزيز نظام التتبع المشترك، أو ''مؤشر المساواة بين الجنسين'' للأمم المتحدة وذلك بالعمل مع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٨ - واغتنم المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الدكتور باباتونديه أوسوتيميهين الفرصة ليهنئ السيدة باشيليت على الإنشاء الرسمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتطرق في بيانه إلى ثلاث قضايا هي: (أ) تنمية القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني؛ (ب) التعاون مع الهيئة؛ و (ج) المساءلة في القضايا الجنسانية. وأكد على استمرار التزام الصندوق العمل مع الهيئة جنبا إلى جنب مع شركائه في برنامج ''الشراكة الصحية الرباعية'' (منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والبنك الدولي) لدعم جهود الدعوة القوية بما يكفل حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية. وكرر التأكيد، أثناء إلقاء الضوء على بعض الإنجازات الرئيسية للصندوق في مجال المساواة بين الجنسين، على التزام الصندوق العمل جنبا إلى جنب مع الوكالات الأخرى على إحراز مزيد من التقدم لصالح النساء والفتيات.

٩ - ورحبت السيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في تعليقاتها، بهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وكررت تأكيد التزام البرنامج في العمل بشراكة مع الهيئة. وبينت أثناء إبرازها لبعض الأمثلة الرئيسية عن الشراكة الفعالة بين البرنامج والهيئة أن التقييم الدولي الذي تجريه المنظمة لما يتطلبه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد على الاستثمارات الموظفة لصالح النساء والفتيات. كما أكدت، في معرض إشارتها إلى إن لكل وكالة مزيتها النسبية في قضايا المساواة بين الجنسين، أن مناقشات أولية بدأت بين البرنامج والهيئة لوضع مذكرة توجيهية مشتركة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية حول كيفية عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية معاً في القضايا ذات الصلة بالشؤون الجنسانية على الصعيد القطري.

١٠ - ورحب السيد أنتوني لايك، المدير التنفيذي لليونيسيف، بالسيدة باشيليت وكرر تأكيد التزام منظمته العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم القضايا المتعلقة بحقوق الطفل. ورأى أنه رغم الإنجاز الكبير الذي تحقق سعيا للوصول إلى الأهداف المتصلة بالصحة والتغذية والتعليم، ما زال يتعين القيام بالكثير. واعتبر التعاون مع الصناديق والبرامج الأخرى أساسيا

لتحقيق النتائج المرجوة. وشاطر المديرين التنفيذيين الآخرين إعرابهم عن دعمهم للهيئة في خطواتها الأولى.

١١ - ولدى الترحيب باضطلاع السيدة باشيليت بدورها الجديد، بيَّن السيد أمير عبد الله، نائب المديرة التنفيذية ومدير العمليات ببرنامج الأغذية العالمي، كيف تشكل الولاية الجنسانية إحدى الولايات التي عملت جميع وكالات الأمم المتحدة وما زالت تعمل، معا للاضطلاع بها. وأكد الدور الرئيسي الذي تؤديه المرأة في الزراعة والإنتاج الغذائي معربا عن أسفه لضآلة الفرص المتاحة أمامها للاستفادة من الخدمات والمشاركة في صنع القرار رغم اضطلاعها بهذا الدور الحيوي. واعتبر أن الحد من الفقر لن يتحقق ما دام توزيع السلطة والقدرة على الوصول هو توزيع غير منصف. وأكد أنه سيكون لهيئة الأمم المتحدة للمرأة دور رئيسي تؤديه في إسماع صوت المرأة المهمشة. ولا يوجد بعض التداخل فحسب، إنما أيضا فجوات، وينبغي للهيئة أن تضطلع بدور في ضمان عمل جميع الصناديق والبرامج معا على نحو أكثر تماسكا لتحقيق النتائج المرجوة.

١٢ - وأقرت الوفود أثناء تناولها الكلمة بأن التعاون الوثيق بين مختلف الصناديق والبرامج سيكون أساسيا خلال المرحلة الانتقالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد طلب العديد توضيحا لدور الهيئة في ريادة التنسيق على المستوى القطري وطريقة ترجمة ذلك في المستقبل القريب. ونوه المتكلمون بأهمية العمل المشترك لوضع خطط استراتيجية منسقة، وتوضيح مجالات عمل المنظمات المعنية، وضمان أوجه التكامل بين النتائج تحقيقا للمساواة بين الجنسين، مع الإشارة إلى أنه ينبغي ألا يحل إنشاء كيان منفصل للشؤون الجنسانية الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة من بذل الجهود في إطار العمل على قضايا المساواة بين الجنسين.

١٣ - وردا على ذلك، أشارت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن ولايات المنظمات تبين توزيع العمل وأن الخطة الاستراتيجية للمنظمة ستزيد من وضوحها. وأكدت مع مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضرورة التحلي بالمرونة وبالقدرة على الاستجابة وفقا للاحتياجات والقدرات في حالات قطرية محددة. وكرر نائب المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي تأكيد ضرورة اتباع نهج عملي في حين أكد المدير التنفيذي للصندوق أن البرمجة المشتركة والتمويل المشترك سيحظيان بالدعم تحت إشراف المنسق المقيم، بهدف الارتقاء بمستوى التعاون بين الوكالات وتحقيق نتائج إيجابية بشأن المساواة بين الجنسين.

١٤ - وأعربت رئيسة المجلس التنفيذي عن امتنانها لجميع الممثلين لما قدموه من مساهمات رئيسية واغتنمت الفرصة كذلك لتعرب عن امتنانها مرة ثانية لدعمهم المستمر في ضمان أن تشكل المساواة بين الجنسين وتعميم المساواة بين الجنسين رؤية مشتركة للجميع. وأعربت

عن تفاؤلها إزاء مستقبل الهيئة في ضوء الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة على حد سواء للتعاون مع الهيئة بشكل وثيق.

كفاءة الاستجابة لحالات الطوارئ والانتقال نحو الانتعاش والتنمية طويلة الأجل: الدروس المستفادة

١٥ - افتتحت رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، سعادة السيدة آغنيس فان آردين - فان ديرهوفن (هولندا) الجلسة بدعوة نائب المديرة التنفيذية للعمليات بعرض الورقة. وأوضح نائب المديرة التنفيذية في تلخيصه لمضمون الورقة أن الوكالات الست حاضرة وتقوم بعملها قبل الأزمات وأثناءها وبعدها بحكم اولايتها في مجالات المساعدة الإنسانية والإنمائية، كما أشار إلى أن الاستثمارات في مجال المساعدة الإنسانية وتلك الموجهة للمدى الطويل نحو الأمان الاجتماعي والزراعة هي في الواقع استثمارات متكاملة. واعتبر أن حالات ما بعد النزاع تمثل تحديات فريدة بسبب الصلات المتبادلة بين النشاطات الإنسانية وتلك المتعلقة بالإنعاش والتنمية؛ وأعرب عن ضرورة بذل الجهود لتحسين إدماج تقييم المخاطر وتحليل مواطن الضعف ورسم معالمها ضمن نظم الإنذار المبكر والتأهب. ورغم الاتفاق على أن اتباع النهج العنقودي قد حقق قدراً أكبر من الاتساق، يجب تعزيز استجابة هذا النهج أثناء الأزمات الكبرى.

١٦ - وبدعوة من الرئيسة تحدث المتكلم الضيف من ليبريا، الأستاذ توغبا - ناه تيبوتيه، فأعرب عن شكره للأمم المتحدة لمساعدتها ليبريا في الانتقال إلى مرحلة الانتعاش، لكنه شدد أن المجتمع الدولي سيستمر في إنفاق الملايين على تدابير مؤقتة ما لم تعالج جذور أسباب الفقر بشكل سليم.

١٧ - وأشار ممثل اليونيسيف إلى أن القضايا المتعلقة بهيكل المعونة المقدمة في الحالات الانتقالية أو الهشة تظل دون معالجة بينما من المرجح أن تتزايد حالات الطوارئ ويزداد تعقيدها وحجمها في السنوات المقبلة. لذلك وجب سد هذه الثغرة الخطيرة خلال فترة الستة إلى ١٨ شهرا الأولى باستخدام آليات التمويل القائمة حسب الحاجة. وأصرت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ضرورة ضمان معالجة قضايا المرأة بشكل منسَّق في حالات الطوارئ، وسد النقص المعروف في تمويل احتياجاتها. وأشار ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضرورة إدخال التفكير الإنمائي ضمن العمليات الإنسانية، وبدء التنمية في وقت مبكر مع الإبقاء على المساعدة الإنسانية لفترة أطول، وذلك بالاستفادة من القدرات المحلية وآليات التنسيق القائمة. ولاحظ ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان أن الانتقال إلى الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل يتطلب تعاوناً أوثق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية

منذ مرحلة الاستجابة. واعتبر أن عام ٢٠١٠ قدم دروسا لا تقدر بثمن من باكستان وهايتي يجب التفكر فيها ملياً واتخاذ إجراءات بشأنها.

١٨ - ودعت الرئيسة الحضور إلى طرح الأسئلة والتعليق، وتم التعقيب بالملاحظات التالية:

(أ) لم يتم التفكر بشكل كاف في مرحلة الانتقال؛ ولا ينبغي التعامل مع حالات الطوارئ باعتبارها مراحل، كما يجب تطبيق مبدأ ''توحيد الأداء'' في البلدان الهشة أو تلك التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(ب) ينبغي تحسين التمويل المقدم من المانحين وجعله أكثر مرونة في الحالات الانتقالية أو الهشة؛

(ج) تشجيع مبادرات الشراء المحلي وبرامج التحويلات النقدية؛

(د) التمييز بين حالات الطوارئ المزمنة والمفاجئة فيما يتعلق بالتصدي للفقر؛

(هـ) يقوم منسق الشؤون الإنسانية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بدور حيوي في تنسيق النهج العنقودي وتطبيقه؛ وينبغي إدماج الحد من مخاطر الكوارث في هذا النهج، كما يجب تحسين آليات التأهب؛

(و) يجب تحسين التنسيق بين مؤسسات الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام والمؤسسات متعددة الأطراف للمساعدة في تحسين إدارة العمليات المعقدة، بالاستفادة من القدرات الوطنية بعد انتهاء حالة الطوارئ؛ كما جرى التشديد على أهمية الاستثمار في المجتمعات المحلية؛

(ز) ينبغي تبادل الدروس المستفادة في بناء المقاومة وقدرات مواجهة الأزمات الكبرى، وتناول أفضل الممارسات وأسوئها مع إعطاء قدر أكبر من الأمثلة.

١٩ - وردّ نائب المديرة التنفيذية لعمليات برنامج الأغذية العالمي قائلا إن الموارد المتلقاة تم تخصيصها بالفعل مما حال دون تطبيق نهج شامل. رغم كون التمويل خطياً، إن الأوضاع لم تكن كذلك، مما دعا لاستخدام أدوات تكييفية. وشدد على المخاطر التي تتهدد الموظفين والعمليات وعلى المخاطر التي قد تنال من سمعة الجهات التي تقوم بنشاطات في مثل تلك الظروف. كما برزت ضرورة اتباع نهج مشترك للأمم المتحدة في بناء القدرات لضمان الاستدامة.

٢٠ - واختتمت الرئيسة الجلسة مقترحة أن يكون الانتقال هو الموضوع الرئيسي في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لعام ٢٠١٢.

توحيد الأداء: متابعة هانوي

٢١ - ترأست الجلسة رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سعادة السيدة إديتا هردا (الجمهورية التشيكية)، وأدلت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيدة هيلين كلارك ببيان استهلالي باسم مؤسسات الأمم المتحدة الممثَّلة في الاجتماع المشترك.

٢٢ - وقدم وكيل وزير شؤون الرئاسة في أوروغواي السيد دييغو كانيبا ونائب وزير الخارجية والتعاون في موزامبيق السيد هنريكه بانزي عروضاً عن تجارب البلدين في إطار مبادرة ''توحيد الأداء''.

٢٣ - وبعد العروض، تم إفساح المجال لإبداء التعليقات وطرح الأسئلة على المشاركين في حلقة النقاش. وأثارت الوفود القضايا التالية:

(أ) طُرح سؤال عما يمكن القيام به لتعزيز الإرادة السياسية اللازمة لتشجيع هذه المبادرة؛

(ب) تم الحديث عن ضرورة العمل في المقر لتخفيف عبء تقديم التقارير عن كاهل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ووُجهت دعوة أخرى إلى المنظمات لتطبيق نظام الإدارة والمساءلة، وتم تقديم طلب للإحاطة بآخر المستجدات بهذا الصدد؛

(ج) قُدم طلب للحصول على معلومات عن العمل الجاري لتمكين المنسقين المقيمين للأمم المتحدة؛

(د) طُرح سؤال عن كيفية ضمان النظام لتحقيق التوازن الصحيح بين تخصيص الموارد واحتياجات التمويل الخاصة بكلٍ من البلدان؛

(هـ) تم التشديد على أن ''توحيد الأداء'' ليس غاية في حد ذاته بل أداة، كما أشير إلى أن الأموال المخصصة تضعف مبدأ المُلكية والقيادة الوطنيتين؛

(و) التُمست آراء المشاركين في حلقة النقاش حول طريقة إطلاع الدول الأعضاء على تقييم ''توحيد الأداء''، وكيف يمكن تنفيذ ذلك بحيث يفضي إلى نتائج تحظى بتأييد واسع، يجري إدراجها في الاستعراض الشامل للسياسات الذي تجرى كل أربع سنوات؛

(ز) طُرح سؤال عن احتمال وجود فجوات في التمويل بالنسبة للتقييم المستقل وعما يمكن القيام به لتنسيق تقديم التقارير.

٢٤ - وقدمت السيدة كلارك الإجابات التالية:

(أ) تقوم شركة استشارية حالياً باستعراض نظام الإدارة والمساءلة. وستكون نتيجة هذا العمل مهمة في تمكين قدرات المنسقين المقيمين؛

(ب) تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وليس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتنسيق التقييم المستقل لنهج ''توحيد الأداء'' وهناك فجوة في التمويل مقدارها ٦٠٠ ٠٠٠ دولار؛

(ج) تعي منظومة الأمم المتحدة قضايا الاستدامة التي تحيط بمبادرة ''توحيد الأداء''، وشكّل هذا الموضوع محور مناقشات أجريت مع جهات رئيسية أخرى. ولكن الوكالات لا تملك الموارد اللازمة ويلزم إيجاد صيغة مواءمة منصفة.

٢٥ - صدرت تعليقات إضافية عن ممثلي اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

(أ) أكد السيد أنطوني لايك، المدير التنفيذي لليونيسيف، أن اليونيسيف ملتزمة التزاماً قوياً بنهج ''توحيد الأداء''، ورأى أن تكاليف المعاملات على المدى القصير يتم تعويضها بالنتائج طويلة المدى التي تتحقق على الصعيد القطري، وشدد على ضرورة حفاظ الوكالات على هوياتها؛

(ب) قالت السيدة ماري سيمونِن، نائبة المدير التنفيذي (العلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان إنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تستثمر في القدرة على إدارة التغيير. وأضافت أن العمل المتصل بالممارسات المتعلقة بسير الأعمال يشمل الارتقاء بالمبادرات المتخذة حتى الآن إلى المستوى المطلوب، كالمشتريات المشتركة والخدمات المشتركة، حيث يسهل نسبيا تحقيق بعض المكاسب، إلا أن ذلك يتطلب الكثير من العمل، وفي مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الضروري الحصول على استثمارات أولية، وهذه الاستثمارات تؤتي ثمارها في نهاية المطاف، كما ظهر في حالة موزامبيق؛

(ج) أشار السيد أمير عبد الله، نائب المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، كذلك إلى أن استثمار رأس المال الأولي وبخاصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد يشكل تحدياً. كما شدد على أهمية الدور الذي تقوم به الأفرقة الإقليمية فيما يتعلق بنهج ''توحيد الأداء''، وكذلك على ضرورة التركيز على تقديم ''برنامج مشترك''، أي برنامج في إطار وحدة العمل في الأمم المتحدة يأذن منسقا بالكامل بدلاً من برامج مشتركة متعددة.

(د) أفادت السيدة غولدِن توركوز – كوسليت، المستشارة الأقدم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أن الهيئة ستسعى إلى تحقيق قيمة مضافة في آليات التنسيق القائمة. واعتبرت أن نهج ''توحيد الأداء'' ساعد في مواجهة غياب نهج منسق إزاء الشؤون الجنسانية؛

(هـ) شدد السيد بروس مْكّارن، مدير المكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على الالتزام الراسخ للمكتب بنهج ''توحيد الأداء'' وتحدث عن تجارب الأفرقة القطرية في الإنجاز المشترك في أفغانستان.